دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات

عبدالله سلامة ابراهيم السليمات

بلدية مأدبا الكبرى

الملخص

هدفت الدراسة الحالية لتعرف على دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات، وذلك لأن البلديات تمثل دوراً مهماً في التنمية لمزيد من التطور والنجاح، وكان لا بد من وضع أسس وهياكل مالية لتحسين الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية وتطويرها، من خلال ابراز دور تقوم به هيئات الحكم المحلي والبلديات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واظهرت النتائج ان تجديد وتطوير هيكلية العمل البلدي اصبحت ضرورة ملحة ولازمة لدفع العملية التنموية في المجتمعات بالإضافة لإعداد خطط ومنهجيات علمية في البلديات وهيئات الحكم المحلي ومواكبة التكنولوجيا وتطورات العصر الحديث، فالتنمية هي الخيار الذي لا حياد عنه إذا ما ارادت الدول النامية من تحسين الواقع الاجتماعي، ولا بد ان تكون هذه التنمية مبنية على أسس علمية ومنهجية سليمة وخطط طويلة وقصيرة الأجل موضوعة بإتقان وبأسلوب تشاركي يتم من خلاله اشراك المجتمعات لأنهم الأكثر معرفة باحتياجاتهم ومتطلباتهم واولوياتهم . واوصت الدراسة أن تقوم كافة البلديات بعمل مقارنات لقوائمها المالية باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع كل بلدية ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع في البلديات ذات الأداء الضعيف من ناحية إدارية ومالية، وضرورة أن تقوم البلديات باستخدام للحاسوب في حفظ وخزن البيانات المحاسبية، للحصول على معلومات محاسبية لتوفير الدقة والسرعة في إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرار في البلديات.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة المحاسبية، الإدارة المالية، قطاع البلديات.

Abstract

Writing current information and financial study for local government and municipal financial accounting. The study followed the descriptive approach, and the results discovered the improvement and improvement of the social reality, and this local development must be based on sound scientific and methodological foundations, long plans, and carefully developed reading in a manner that participates in the most beautiful and engaging because they are the most knowledgeable of their needs, requirements, and priorities. The study recommended that all the municipalities that carry out their work, and store the financial data, because that gives an evaluation for each municipality and then work to improve that in the municipalities with poor performance in terms of administrative and financial, and it is necessary to do the municipalities that use the computer in keeping and storing data, to obtain It quickly obtains accounting information and quickly communicates this information to decision makers in the municipalities.

Keywords: accounting information, financial management, and municipalities sector.

المقدمة

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال التي يتم بواسطتها التواصل بين معدي المعلومات المالية والإدارية والمستخدمين لها، و عليه فإن هذه اللغة يجب أن توصل إلى المستقبل كامل المعاني التي يقصد المرسل إرسالها، وهذا يتطلب أن تكون هذه اللغة كاملة ومفهومة، ومن هنا جاءت أهمية النظام المحاسبي كوسيلة لإعداد وإيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، من خلال عمليات المعالجة التي يقوم بها النظام للبيانات المالية وفقا على ً للأسس والمعايير المتعارف عليها أو المقبولة قبولا عاما ومن ثم توصيلها على شكل معلومات صالحة لاتخاذ القرارات بواسطة المستخدمين لهذه المعلومات.

كما ويعد النظام المحاسبي إحدى أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات والتي تعمل بشكل كبير في ترشيد ومساندة القرارات المالية والإدارية التي تؤثر على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتالي على رفاهية أفرادها، وذلك نظراً لأن النظام المحاسبي يعتبر نظام للمعلومات وله علاقة وثيقة بالعملية المالية والإدارية التي تحتوي على العديد من المهام والوظائف، ويعد كل من التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من أهم الوظائف الإدارية في المؤسسات الحكومية بشكل عام وفي البلديات بشكل خاص، و يقاس نجاح الإدارة بمدى تحقيقها للأهداف، بينما تشكل الرقابة أداة أساسية لمتابعة التنفيذ حسب الخطط المرسومة واكتشاف الأخطاء والانحرافات، ويستلزم ذلك اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الأنظمة المحاسبية أصبحت جزءا هاما من العمل في المؤسسات، ومورداً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم قراراتها المالية الإدارية، كما وأن للأنظمة المحاسبية دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام، وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات على اعتبار أنها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار. ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية (المجتبى والغزالي، 2016).

ولأن البلديات تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية والتي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد لمزيد من التقدم والنجاح، لا بد من صياغة هياكل مالية تبدأ من كسر الجمود بإحداث قفزة نوعية بالأدوار التي تقوم بها هيئات الحكم المحلي والبلديات، لتصل الى تحسين الإدارة المالية وتطويرها.

فالبلديات تحتل مكانة أساسية في الحياة العامة للمواطنين في أي دولة نظرا للدور الذي تقوم به في خدمة المجتمع والمواطن في كافة المجالات الحياتية، كما ويقع على عاتق القائمين على هذه البلديات مسئولية ترشيد قراراتها وتوزيع مواردها بالشكل اداري يحقق اعلى قدر من الخدمة لأفراد المجتمع المحلي، ومن اجل تحقيق هذه المهمة فإن القائمين على البلديات بحاجة الى معلومات مالية وإدارية ومحاسبية غاية في الأهمية من أجل توفير القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على موارد البلدية. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والتي تهدف الى التعرف على دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات.

مشكلة الدراسة

تشكل البلديات دورا هاماً وحيوياً في دعم الاقتصاد الوطني لأي دولة، ونظراً لأهمية البلديات ومحاولة الارتقاء بها الى افضل وأحسن مستوى اداري ومالي وذلك لتنمية الاقتصاد الوطني والذي يعتبر الأساس الذي تقوم عليه أي دولة ، وهذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الازمات، وتتحمل إدارة البلديات المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات المالية والإدارية بشأنها. كما وتعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية العصب الرئيسي في عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية بما توفره من معلومات تشكل الأساس لهذه القرارات، والبلديات مثل غيرها من المؤسسات بحاجة إلى توفر أنظمة معلومات محاسبية فعالة وكفؤة من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية فيها، ومن خلال عمل الباحث في قسم المالية البلدية فقد شعر بوجود بعض المشاكل التي تحد من فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارة المالية وقدرتها على تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات المالية والإدارية. لذلك فإن

هذا البحث يركز على دراسة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: التعرف على دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية:

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات، ولذلك تعد هذه الدراسة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.
- كما وأن تناول معرفة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في وزارة البلديات

ثانيا: الأهمية العملية:

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات مهمة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات في وزارة الإدارة المحلية للتعرف على معرفة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في ابعاد مختلفة، وأن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تبين معرفة دور الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية في قطاع البلديات.

الإطار النظري:

تحتاج كل مؤسسة خاصة أو عامة سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح، صغيرة أو كبيرة الحجم، المعلومات المحاسبية وتستخدمها لاتخاذ القرارات ، وتختلف احتياجات المعلومات اعتمادا على ما يطلبه كل مستخدم للمعلومات، فالمحاسبة كنظام تهتم بجمع وتحليل وتوصيل المعلومات المالية، وهذه المعلومات ذات قيمة لأولئك الذين يتخذون القرارات والخطط التجارية وأيضا لأولئك الذين يتحكمون في الأعمال، ويحتاج مديرو الاعمال الى المعلومات المحاسبية في الحالات التالية: تطوير منتج أو خدمة جديدة، أو زيادة أو نقصان في سعر أو كمية المنتج أو الخدمة الحالية، واقتراض الأموال لغرض المساعدة في تمويل الاعمال، أو زيادة أو تقليل تشغيل الاعمال القدرة، واجراء تغييرات في طرق الشراء أو الإنتاج او التوزيع، ومن جهة أخرى هناك اشخاص اخرون خارج العمل قد يطلبون المعلومات المحاسبية بهدف القيام باستثمار في عمل معين، او الو للدخول في عقود بشأن شراء المنتجات أو الخدمات (Zinoveva et al., 2016).

ويتمثل دور البيانات المالية في توفير المعلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء والمركز المالي والتغيرات في المركز المالي للقطاع، والتي يحتاجون إليها لاتخاذ القرار، كما توفر البيانات المالية أيضا معلومات قيمة تتعلق بقدرة الادارة على العمل بالموارد، يعني إبلاغ أصحاب المصلحة تقديم المعلومات المحاسبية في شكل يمكن التعرف عليه مع محتوى مفهوم لتلك التي تستهدفها البيانات المالية، ومن أهم البيانات المالية التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء المؤسسة والتي تعمل كأساس لاتخاذ القرار هي: الميزانية العمومية ، وبيان الدخل ، وبيان التدفقات النقدية وبيان الأرباح المحتجزة، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تمتلك خاصية الموثوقية والملاءمة والقدرة على الفهم وإمكانية المقارنة (Buljubasic & Ilgun, 2015)

ومن جهة أخرى تعرف المحاسبة كنظام معلومات بأنها نظام لجمع وتخزين ومعالجة البيانات المالية والمحاسبية التي يستخدمها صانعو القرارات، ويعد نظام المعلومات المحاسبية عموما طريقة تعتمد على الكمبيوتر لتتبع النشاط المحاسبي جنباً الى جنب مع

موارد تكنولوجيا المعلومات، كما وتعرف نظام المعلومات المحاسبية (AIS) بأنه عبارة عن هيكل يستخدمه القطاع لجمع بياناتها المالية وتخزينها وإدارتها ومعالجتها واستردادها والإبلاغ عنها بحيث يمكن استخدامها من قبل المحاسبين والاستشاريين ومحللي الأعمال والمديرين وكبار المسؤولين الماليين والمراجعين والمنظمين والجهات الضريبية، وقد تم تصميم أنظمة المعلومات المحاسبية لدعم جميع وظائف وأنشطة المحاسبة بما في ذلك التدقيق والمحاسبة المالية وإعداد التقارير والمحاسبة الإدارية / الإدارية والضرائب، وتعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية الأكثر استخداماً هي وحدات المراجعة وإعداد التقارير المالية (Azmi & Sri, 2020).

كما ويعتبر النظام المحاسبي إحدى المكونات الرئيسة لنظم المعلومات الإدارية، ويحتوي على كافة الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى إنتاج وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها الداخليين والخارجيين في مختلف المجالات. ويعد النظام المحاسبي، في ظل الثورة التقنية التي نعيشها في وقتنا الحالي من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات والتي تفيد في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات. ويستند النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية والتي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تساهم بشكل كبير في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لاحتياجات المستخدمين المختلفة، ويتم إنتاج المعلومات في النظام المحاسبي ضمن مجموعة متكاملة من المراحل والخطوات المتتابعة ويحكمها مجموعة من الاعتبارات الأساسية، كما وتخضع عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتشريعية وغيرها (البحيصي،2013).

وتعد الأنظمة المحاسبية جزءا من النظام الكلي للمعلومات ويسهم هذا النظام بشكل هام وفعال في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية والمالية، ويتم توفير هذه المعلومات عبر التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية،

كما وأن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها القطاعات والشركات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة. وللمعلومات المحاسبية دور إيجابي في سلامة القرارات ومن ثم إنجاح خطط التنمية داخل المؤسسات، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها (Buljubasic & Ilgun, 2015).

أن الأداء المالي يعد بمثابة المقياس الذي يحدد مدى نجاح المؤسسات؛ إذ إن عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الأداء المالي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر، كما وأن الأداء المالي المتفوق يعتبر بمثابة هدف أساسي للمؤسسات، وأن الاهداف الثانوية لمؤسسة يتحقق بشكل ضمني عبر تحقيق الأداء المالي. وضمن المنظور الاستراتيجية للأداء المالي، وبناء على ذلك فأن مؤشرات الأداء المالي يتم استخدامها كمؤشرات أساسية في عملية التحليل الداخلي لمؤسسة، إذ أن الأداء المالي يعد بمثابة استراتيجية هامة، تساعد المديرين على تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية. ومن ناحية أخرى فأن الأداء المالي الجيد يتيح لمؤسسة الموارد المالية اللازمة من أجل اقتناص الفرص الاستثمارية، وكما ويساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم. ومما يجدر الإشارة إليه أن الأداء المالي يتأثر بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين (الشبيل، 2015).

الإدارة المالية في العمل البلدي:

عطفا على سبق ونظراً للدور المحوري للعمل المالي والإدارة المالية المنضبطة في البلديات والتي تساهم بالضرورة بدفع عجلة التنمية امن خلال إدارة التمويل وإدارة المدخلات والمخرجات المالية واتباع الأنظمة والمعايير المحاسبية السليمة، فإن الشروط

الواجب اتباعها في البلديات لتحقيق إدارة مالية سليمة تدفع بشكل إيجابي بعجلة التنمية المحلية، من خلال:

1- وجود الموارد البشرية المؤهلة والتي تحمل شهادات تناسب العمل في المجال إدارة المال والمحاسبة.

2- التدريب والتطوير بحيث يكون لدى البلدية ووحدة التنمية خطة واضحة الأركان لتطوير الكوادر البشرية ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

3- وضع الخطط قصيرة وطويلة الأجل وتحديد المستهدفات والمؤشرات التي تقيس مدى تحقق اهداف هذه الخطط.

4- التغذية الراجعة وقياس مدى رضى الشركاء من داخل البلدية وخارجها.

5- ربط الخطط التشغيلية بالخطط الاستراتيجية للبلدية وبيان مدى تحقيق المستهدفات.

6- تفعيل قنوات التواصل بين مختلف الأقسام والإدارات.

7- اتباع الإجراءات التشغيلية السليمة وتفعيل الرقابة ومعالجة الأخطاء بشكل فوري.

8- المسائلة والشفافية وتفعيل مبادئ الحوكمة.

النظام المالي في البلديات:

يعتبر النظام المالي في البلديات بالأردن أحد المكونات الأساسية لإدارة العمل البلدي بمختلف جوانبه، فهو يزود أصحاب القرار والمؤسسة بشكل عام بخدمات أساسية دونها لا تستطيع البلدية في أن تؤدي دورها الحيوي ناهيك عن الدور التنموي لها وتتلخص أهم وظائف ومهام النظام المالي في البلديات بما يلي:

1- بيان المصطلحات والتعريفات المرجعية في النظام المالي.

2- بيان واجبات الموظف المالي والمدير في البلديات.

3- بيان الأسس النقدية المتبعة في البلدية.

4- بيان شروط وإجراءات القبض والصرف ومواعيد صرف الرواتب.

5- بيان الإجراءات المتبعة في الحالات القيود المحاسبية المختلفة.

6- بيان الشروط الواجب تحقيقها في الموظف المالي.

وتبرز أهمية النظام المالي في البلديات بانه يوضح جميع الأعمال والواجبات والمهام للأقسام المالية والمحاسبية ويكون المرجع القانوني لإدارة العملية المالية في البلدية.

مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات:

استجابة للرؤى الملكية السامية، و تنفيذا للتوجهات الحكومية بتبني برنامج (التحول الالكتروني/ أردن رقمي)، فقد اتخذت الوزارة خطوات جدية للنهوض بالقطاع البلدي في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث نفذت الوزارة و بالتعاون مع عدد من الجهات الشريكة عددا من المشاريع، و منها مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات ، حيث تم اعداد لدراسة لتقييم الجاهزية الالكترونية للبلديات و تحديد الاحتياجات الفعلية للأنظمة التي تسهم في رفع كفاءة الأداء، وتفعيل نظام الرقابة المالية والادارية و ذلك بهدف توحيد الاجراءات وتوفير المال والجهد والوقت، وخلصت الدراسة الى ضرورة العمل على: تطوير نظام محوسب يهدف الى أتمتة الإجراءات المالية و الادارية في البلديات.

حيث تم طرح فكرة شراء البرامج المصدرية والتشغيلية من الشركة المالكة لتصبح ملكيتها لوزارة الادارة المحلية، واعداد خطة عمل ونظام تدريبي لنقل هذه البرامج وتعميمها على كافة البلديات، حيث تم عقد مجموعة من الاجتماعات لمفاوضة الشركة والاتفاق على ذلك بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وتمت مخاطبة مجلس الوزراء الموقر وتمت الموافقة عليه وبدأ تنفيذ المشروع رسميا بحلول عام 2017 وتم الانتهاء من تنفيذه بنهاية 2018 وبنجاح مميز و بما يلبي كافة التوقعات و المتطلبات.

واستهدف المشروع تطبيق و تفعيل 12 نظام محوسب في 85 بلدية و 10 مجالس خدمات مشتركة، تضمنت الأنظمة التالية: نظام ادارة شؤون الموظفين، نظام ادارة الرواتب، نظام ادارة ومراقبة الدوام، نظام ادارة الديوان، نظام ادارة المستودعات، نظام

ادارة الاستملاك، و نظام ادارة العطاءات، بالإضافة الى نظام الموازنة والرقابة، نظام معالجة المستند المالي، نظام اصدار الشيكات والربط المالي، نظام ادارة الايرادات والنفقات المالية، و نظام الصندوق، مما ساهم و بشكل كبير في توفير كافة المعلومات المطلوبات عند الحاجة إليها بسرعة و ساهم في تسهيل و تبسيط الاجراءات و توفير الوقت.

وضمن نطاق عمل المشروع فقد تمكن فريق العمل من انجاز المهام التالية :

- اعداد دراسة لتجهيز البنية التحتية في البلديات، بحيث تم اعداد دراسة فنية مفصلة تتضمن حصرا لجميع احتياجات البنية التحتية و المواصفات الخاصة بالمعدات و الاجهزة و الشبكات الداخلية في البلديات و تم طرح العطاءات بناءا عليها.
- استكمال المرحلة الاولى من مشروع الشبكات الداخلية في البلديات (تجهيزالشبكات الداخلية ل 36 بلدية)
- تنفيذ مشروع دعم البنية التحتية للبلديات (الأجهزة والطابعات والمعدات واللوزام) – ل 60 بلدية، حيث تم شراء المواد و المعدات المطلوبة وتوزيعها على البلديات المستفيده .
- استكمال المرحلة الثانية من مشروع الشبكات الداخلية في للبلديات (تجهيز الشبكات الداخلية 40 بلدية)
- قامت الشركة المنفذه بانجاز مهمة الاعداد لتطبيق وتفعيل النظام المحوسب، حيث تم تجهيز البلديات لتكون مستعدة لتفعيل النظام من خلال تنصيب البرامج على الخوادم الرئيسية والأجهزة المرتبطة بالشبكة، بالاضافة تعريف الطابعات، وتحديد المستخدمين و اعطائهم الصالحيات وحسب طبيعة عمل كل منهم.
- وردت الشركة جميع البرامج المصدرية المطلوبة لحوسبة جميع اجراءات وعمليات النظام المالي ونظام ادارة الموارد البشرية وحسب المتطلبات التي تم الاتفاق عليها وضمن الوقت المحدد .

- بناء مركز البيانات الرئيسي في الوزراة، حيث تم تركيب 7 خوادم رئيسية، وزعت على النحو التالي: خادم خاص بادراه قواعد البيانات عدد (2)، خادم خاص بادارة التطبيق عدد (2)، خادم خاص بعمليات التطوير والاختبار عدد (2)، وخادم خاص بادرة عملية النسخ الاحتياطي عدد (1)، وكابينة لتركيب الخوادم عدد (1)، بالاضافة الى المعدات الخاصة بعملية التخزين.
- اما فيما يخص الربط بين البلديات و مركز البيانات الرئيسي في الوزارة، فقد تم توفير و تركيب ما يقارب 60 جهاز (Router) في البلديات ضمن المرحلة الأولى من عملية ربط البلديات مع الوزارة، ثم بعد ذلك تم شراء 40 جهاز (Router) لتركيبها في البلديات ضمن المرحلة الثانية.
- اما فيما يخص بناء القدرات التكنولوجية لموظفي البلديات، فقد تم حصر جميع الاحتجاجات التدريبية لموظفي البلديات، وبناءا على ذلك تم عقد عدد من الدورات التدريبية لموظفي البلديات واستهدفت عملية التدريب العاملين على تلك الأنظمة بشكل مباشر، كما ان كل فريق تولى مسؤولية حوسبة بلدية معينة وقام بتقديم التدريب في موقع البلدية و ساهم في ادخال البيانات لضمان تمكن الموظف من التعامل مع الأنظمة المحوسبة بشكل صحيح.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Kanakriyah, 2016) إلى دراسة تأثير نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات باستخدام استبيان هيكلي لاستخراج آراء المستخدمين حول كيفية تأثير نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية ، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أن جميع المعلومات المحاسبية التي يعقدها المستخدمون لها الدور المهم لنظام المعلومات المحاسبية في جودة المعلومات المحاسبية، وهناك تأثير قوي بين المتغيرين اللذين بدورهما لهما تأثير على قرارات المستخدمين، مثل الدائنين والمحللين الماليين والمستثمرين. كما اشارت نتيجة التحليل إلى أن نظام المعلومات المحاسبية له تأثير كبير على ربحية الشركات،

وهناك علاقة قوية بين استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي والكفاءة الإدارية، كما أظهرت النتائج صعوبة في استخدام المعلومات المحاسبية مثل تكلفة الملكية وتكلفة التدريب ومكافحة التجديد مثل الأنظمة المحاسبية.

أما دراسة حمدان (2014). فقد هدفت إلى معرفة دور وأهمية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المنشآت الفندقية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الفندقية فئة الخمس نجوم في الأردن والبالغ عددها 12 فندقا، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين والمحاسبين في تلك المنشآت وتكونت من (95) مستجيب. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية. كما تبين أن تطوير الأنظمة المحاسبية يساهم في تطوير مستوى الأداء الإداري في المنشأة ويساعد في عملية التطوير والتغيير في أعمال المنشأة وفي إكساب العاملين مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء، كذلك تبين أن تطوير الأنظمة المحاسبية يسهم في مكافآت الأشخاص وزيادة رواتبهم ويساهم على رفع كفاءة أداء المنشأة ويساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنشأة، ويساهم أيضا في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) والتي تتم في المنشأة.

وهدفت دراسة البحيصي (2013) إلى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات الفلسطينية العاملة في محافظات قطاع غزة وعددها خمس وعشرون بلدية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفا كبيراً في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل وسليم، وأن مظاهر الخلل موجودة في جميع أجزاء النظام المحاسبي، سواء تلك الخاصة بالموارد البشرية وقدراتها المهنية والفصل بين صلاحياتها المختلفة، أو الخاصة بعملية التسجيل والثبات وبالمبادئ التي تحكمها، وتلك الخاصة بمخرجات النظام المحاسبي وقدرتها على تلبية الاحتياجات

الخاتمة

ان تجديد وتطوير هيكلية العمل البلدي اصبحت ضرورة ملحة ولازمة لدفع العملية التنموية في المجتمعات بالإضافة لإعداد خطط ومنهجيات علمية في البلديات وهيئات الحكم المحلي ومواكبة التكنولوجيا وتطورات العصر الحديث.

حيث أصبحت التنمية هي الخيار الذي لا حياد عنه إذا ما ارادت الدول النامية من تحسين الواقع الاجتماعي، ولا بد ان تكون هذه التنمية مبنية على أسس علمية ومنهجية سليمة وخطط طويلة وقصيرة الأجل موضوعة بإتقان وبأسلوب تشاركي يتم من خلاله اشراك المجتمعات لأنهم الأكثر معرفة باحتياجاتهم ومتطلباتهم واولوياتهم .

ولا نغفل عن دور التدريب مواكبة المعرفة والتحسين المستمر واستخدام الأساليب العلمية للوصول الى المعلومة الصحيحة والدقية،.واذ يعد التمويل العصب الرئيس في نجاح العمل التنموي يتوجب على البلديات تطوير السياسات المالية والقانونية بالتشارك مع الجهات ذات العلاقة لإدارة العمل التنموي والاقتصادي والتشبيك المباشر مع الشركاء والداعمين مع توضيح وتوسيع الأدوار المالية لهيئات التمويل المختلفة ومن خلال هذه العملية تستطيع الدولة رفع القدرة على العمل والدفع بعجلة التنمية باعتبارها الدعامة الأساسية لرفع الاقتصاد وتحسين الدخل وتخفيض نسب الفقر والبطالة.

حيث يتطلب من هيئات الحكم المالي والبلديات التركيز على تحسين ادارتها المالية من خلال الانتقال من الأساس النقدي الى نظام الاستحقاق النقدي ومواكبة المعايير المحاسبية الدولية، تفعيل الحوسبة والانتقال الى الأنظمة الإلكترونية لإدارة حساباتها، والتوجه نحو الحوكمة لتحسين المخرجات وتخفيض التكاليف، واعداد الخطط المالية وربطها بخططها الاستراتيجية والتنموية ومراجعتها، واستنزاف المستقبل والتخطيط المبني على التنبؤات العلمية.

التوصيات:

1- **أن تقوم كافة البلديات بعمل مقارنات لقوائمها المالية باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع كل بلدية ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع في البلديات ذات الأداء الضعيف من ناحية إدارية ومالية.**

2- **ضرورة أن تقوم البلديات باستخدام للحاسوب في حفظ وخزن البيانات المحاسبية، للحصول على معلومات محاسبية لتوفير الدقة والسرعة في إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرار في البلديات.**

3- **ضرورة مشاركة العاملين أو مناقشة ما يتعلق بتطوير الأنظمة المحاسبية مع ذوي الاختصاص ليتم اتخاذ القرار من خلال معرفة الواقع المالي والإداري في سبيل الوصول إلى قرار سليم.**

4- **قيام الإدارة العليا في البلديات بمتابعة أحدث أساليب الرقابة على تطوير الأنظمة المحاسبية مع إجراء دراسات ميدانية لاختيار طريقة تطوير هذه الأنظمة لتحسين أداءها المالي والإداري**

المراجع

البحيصي، عصام. (2013). تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة: دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21(1).

حمدان، حسام. (2014). أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط

الشبيل، سيف. (2015). ثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية :دور ادارة المعرفة المحاسبية كمتغير وسيط. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت -عمادة البحث العلمي، 21(1)، 261-284.

المجتبى، ابراهيم، والغزالي، محمد (2016). مدى العلاقة التبادلية بين أنظمة التكاليف البيئية وترشيد القرار الاستراتيجي: دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية: جامعة لونيسي على البليدة 2 - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، ع15، 231 – 212.

Azmi, F., & Sri, M. (2020). Factors that affect accounting information system success and its implication on accounting information quality. SIMILIARITY.

Buljubašić, E., & Ilgùn, E. (2015). Impact of accounting information systems on decision making case of Bosnia And Herzegovina. European researcher. Series A, (7), 460-469.

Kanakriyah, R. (2016). The Effect of Using Accounting information Systems on the Quality of Accounting Information According to Users Perspective in Jordan. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 4(11), 58-75.

Zinov'eva, A. A., Kazakova, N. A., & Khlevnaya, E. A. (2016). Actual problems of financial security monitoring company. Finansovyi menedzhment= Financial Management, (2), 3-12.